

تاريخ سوق العملة الأجنبية: من الماضي إلى الحاضر سوق العملة الأجنبية ليس جديداً، بل يعود تاريخه إلى القدم. لطالما كان هذا السوق وسطاً يجمع المشترين والبائعين، رغم تغير أنظمة التداول عبر العصور. كانت بداية سوق العملة الأجنبية مرتبطة بنظام القيمة الفورية على صفقات العملة الأجنبية، حيث كان الذهب مقياساً وسيطاً للقيمة. على الرغم من توقف المملكة المتحدة عن استخدام قاعدة الذهب عام 1931، حافظ سعر صرف الدولار / الإسترليني على ثباته. بعد الحرب العالمية الثانية، تم استخدام نظام دولي لتثبيت أسعار الصرف يسمى "بريتون وودز" حتى عام 1971. ثبتت عملات الدول مقابل الدولار، الذي كان مرتبطاً بسعر 35 دولار مقابل 31.1035 غرام من الذهب. منعت هذه الاتفاقية الدول من تخفيض قيمة عملاتها، مما أدى إلى عدم استقرار سوق العملة الأجنبية. بعد إيقاف ارتباط الدولار بالذهب، تحولت قوى العرض والطلب إلى العامل المسيطر على عملات الدول الصناعية الكبرى. في السبعينات، زاد تداول العملات بشكل كبير مع ظهور أدوات مالية جديدة. في الثمانينات، ساهمت الحواسيب والتكنولوجيا في تسريع نمو سوق العملة الأجنبية، مع تحرير رأس المال عبر توقيتات مختلفة في آسيا وأوروبا وأمريكا. بلغ حجم الصفقات حوالي 70 مليار دولار يومياً. شهدت فترة التسعينات نمواً كبيراً لعمليات الصرف الأجنبي، نتيجة إزالة القيود على أسواق العملة الأجنبية، بما في ذلك تحرير تحركات رؤوس الأموال بين المراكز المالية الدولية. طبقاً لبنك التسويات الدولية، تجاوز حجم متوسط التداول اليومي في سوق العملة الأجنبية 1526 مليار دولار في عام 1998. في عام 2007، بلغ حجم التداول اليومي 3.3 تريليون دولار، أي 10 أضعاف حركة التداول اليومية في سوق الأسهم. في عام 2019، وصل هذا الرقم إلى أكثر من 6.59 تريليون دولار.